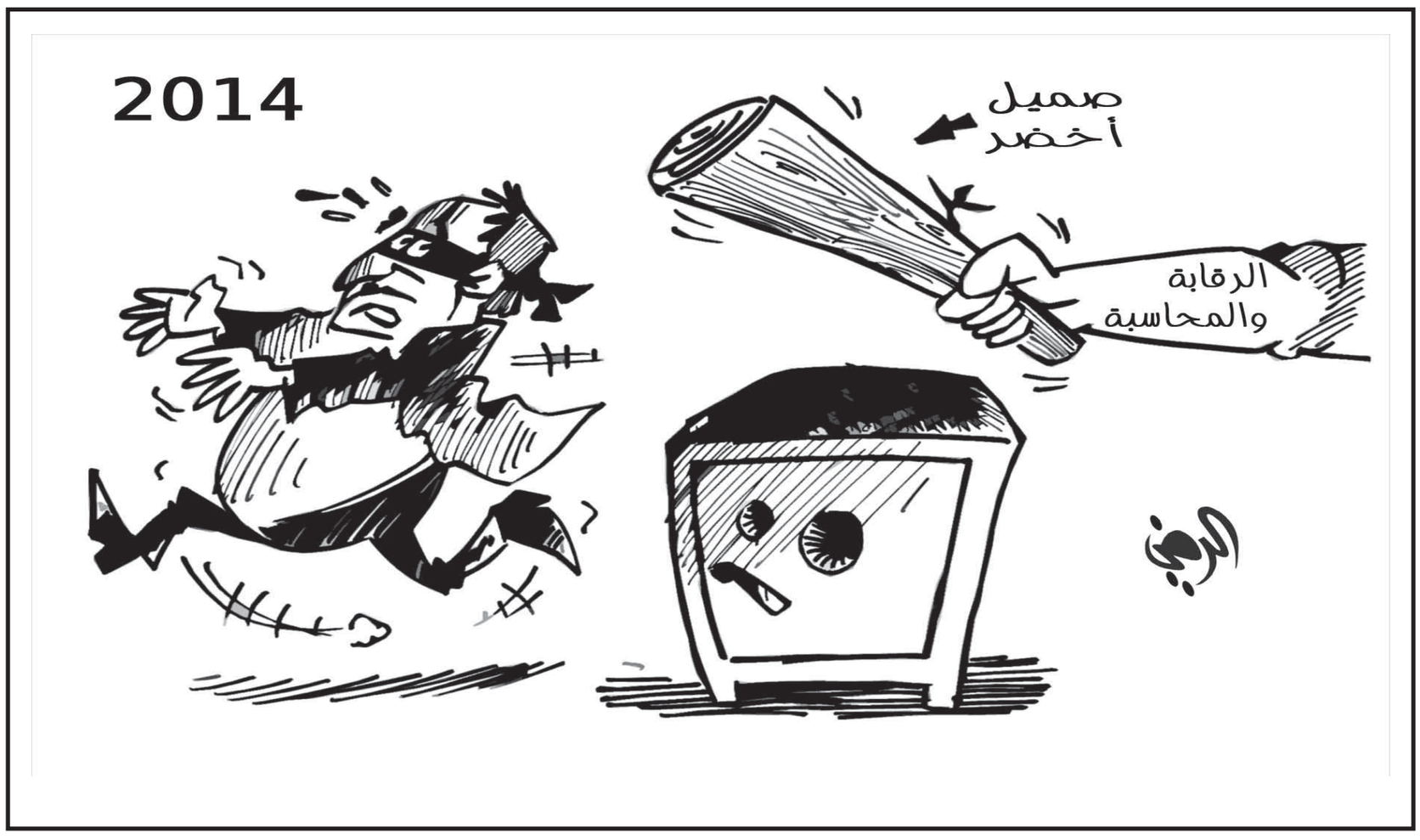

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

بين مخرجات الحوار و مدخلات الدمار

أياً كانت الاعتراضات المطروحة في ما يخص مخرجات الحوار فإن الأقسى منها هو مدخلات الدمار التي تحاصر البلد من كل ناحية.

الكثير وإن بدا معترضا يقول في سره الدولة الاتحادية اهون من الانفصال واثنين في اربعة احسن من اثنين في اربعمئة .

ربما من المبكر الحكم على تجربة الاقاليم والدولة الاتحادية ومن يرفض مخرجات الحوار على سبيل حماية الوحدة الوطنية فياليت يدلنا على الحلول الوطنية الافضل التي يمكن ان تتناسب مع البلد في هذا الوضع العصيب الذي صارت فيه كل فئة وجماعة تطالب بدولة مستقلة يعني ما يكفي اليمن ولو نقسمه الف دولة .

مواجهات بين القبائل والحوثيين في الشمال وبين الدولة والحراك في الجنوب ووضع اقتصادي لايستفيق من غيبوبته حتى يستغرق فيها مرة اخرى وجبهات عديدة جلها تسعى إلى تحقيق مشاريعها الخاصة حتى لو كان ذلك على حساب تدمير البلد ،كلما هدأت جبهة اشتعلت أخرى ،وكلما صفت في مكان من الوطن غيمت في مكان آخر فما هو الوضع الأمن الذي يمكن الركون عليه في هذه الظروف المضطربة والوضع المنفلت ؟!!

هل نرفض لمجرد الرفض، ام نعترض لمجرد الاعتراض ؟ أم نتغاضى عن المأزق الحرج والنفق المظلم الذي يمر به البلد ونكتفي بترديد نظريات المؤامرة والتقسيم والتمزق وكأننا لاشعوريا ندفع البلد في هذا الاتجاه !!

حتى في أسوأ السيناريوهات سيقول قائل بدلا من ان يتحول اليمن إلى عشرين قطعة وقطعة فإن الاقاليم في دولة اتحادية أرحم بكثير ولو من باب نص البلاء ولا كله.

يفترض أن نتوقف عن المجادلات العقيمة ونتجه معاً إلى إنجاح هذه التجربة بدلا من تشكيل جبهات لتمزيق البلد كل ممزق ونحن نظن أننا نحافظ عليه.

الحب والعمل عمود اليمن الجديد، عملنا الوطني الحقيقي، كل شيء نراه صعبا؛ لأننا لم نمض فيه، لدى اليمن مؤهلات للنهوض لم تكن تملكها اليابان ولا سنغافورة قبل أن تنهض، صنعوا شيئاً من لاشيء، ونحن نصنع لاشيء من أشياء.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.

عبدالرحمن محمد طاهر

على هامش اليوم العالمي للغة العربية

التقنية الأمية اللغوية

يطغى الاستخدام المفرط للوسائل الإلكترونية ووسائط الاتصال الحديثة على استخدام الورق والقلم، هذا الاستخدام المفرط لوسائل التقنية يضعف القدرة اللغوية عند الشباب والطلاب وفرض نفسه كبديل عن القراءة من الكتب واستخدام القلم والورق.

وسائل الإعلام ووسائل الاتصال والأجهزة الالكترونية على كثرتها وعلى أنواعها -يا جماعة الخير- وبرغم فوائدها وسهولة استخدامها لدى الشباب والأطفال تظل سلاحا ذا حدين لذلك هي خطر ليس على القدرة اللغوية لهذا الجيل وحسب بل الأكثر خطرا على القيم الخلقية والدينية والاجتماعية والوطنية وعلى تماسك مجتمعنا المحافظ إذا ما أسيء استخدامها يتبدى هذا الخطر على أكثر من صعيد أخلاقي وديني ووطني وعلى هذا نخاف!!

لا أقول ذلك مبالغا بل خوف على أبنائنا خوفا مزدوجا عندما أشاهد هذه الأعداد من الشباب والطلاب تتزايد على محلات الإنترنت وهي الأكثر ازدحاما من الفصول الدراسية ومقاعد الدراسة والدرس وأتساءل: هل سيأتي اليوم الذي نواكب التقنية لإصلاح التعليم وتطوير القدرة اللغوية والإملائية لأبنائنا؟ فقد بدأت الأمية اللغوية للأسف تظهر بين الشباب وقد لاحظت أن بعض شباب اليوم أقل قدرة على التعبير والكتابة من شباب الأمس وقد تجاوز هذا الضعف اللغوي إلى الضعف في الخط والإملاء والتعبير في الكتابة غدا الضعف في التعبير الشفاهي حيث انتشرت "اللقانة" في عصر "التقانة" وبشكل لافت ويعتقد أن ذلك حدث بسبب الاستهلاك المفرط في استهلاك وسائط الاتصال والوسائل الإلكترونية مع تدهور التعليم الأساسي خلال السنوات الأخيرة والذي يفترض أن يسند الجانب اللغوي ويعزز القيم الخلقية لدى الناشئة والشباب إضافة إلى أن شباب اليوم أقل قراءة واطلاعا على وسائل المعرفة والتثقف التقليدية كالكتاب والمجلة والقصة والرواية من شباب الأمس وليس أقل حظا منهم في الحصول عليها وغيرها من وسائل المعرفة التقليدية التي نهل منها جيلنا وبشغف من خلال القراءة والاطلاع والتثقيف الذاتي وبرغم ندرتها حينذاك في السبعينيات والثمانينيات فقد نهل منها جيلنا الكثير وكان للتعليم قيمة وهدف وتضمن المنهج المدرسي حصيلة ثقافية غنية والطالب لا يصل إلى الثانوية العامة إلا بعد استيعاب كل ذلك فضلا عن الاستعداد الذاتي المسبق للتعليم وحب العلم والتعاون المشترك بين البيت والمدرسة والمجتمع لحشد الجهود للتعلم والتعليم.

اليوم ازدادت مصادر المعرفة والتعلم وانتشرت وسائل التقنية الحديثة ومع ذلك تجد معظم شباب اليوم لا يتعطش للقراءة والإصلاح ويكاد يصيح: عطشان والكأس في يديه وقد يصل البعض منهم إلى الجامعة وهو يعاني من أمية لغوية حادة وعجز في القراءة وضعف في الإملاء وفي المحصلة الثقافية أقول ذلك بل وأخاف على أبنائنا خوفا مزدوجا عندما أشاهد هذه الأعداد من فئة الأطفال والشباب تتزايد على محلات الإنترنت وهي الأكثر ازدحاما من فصول ومقاعد الدراسة وأتساءل بخوف إلى متى تدهور التعليم سيستمر وهل ستتواكب خطط وبرامج التعليم مع التطور التكنولوجي والتقني.

جميل مفرح

تهجير الإبداع واستيراد الجوع!!

* شعور كبير بالحزن والحسرة والألم يجتاحني وأنا أتأكد وأؤكد على أن اليمن بلد طارد لكل جميل ومثالي وإيجابي ومستقبل لكل ما هو سيء وسلبي ورديء لتزداد الأحزان وتتوالى الإخفاقات في كثير من جوانب الحياة إن لم يكن فيها كلها فهل نحن حقا ما نزال بحاجة إلى مزيد من الفشل والتراجع والانهيار؟! وألا نحتاج حقا إلى ما ينتشل هذا الوطن مما هو مغموس فيه من الأخطاء والمصائب والنكبات التي تتوالى عليه من منعطف لآخر ومن حدث لآخر؟!

* ففي حين تتربى بكتيريا الإرهاب وتستدعيه من خارج الحدود ليتخصب ويضر بمصالح البلاد والعباد ويقلقل الأمن والاقتصاد ويفتح الوطن بابه باستقبال المزيد من عوامل الفقر والعوز والهدم من لاجئين ومرضى ومخدرات وأسلحة وما إلى ذلك من العوامل التي لا يمكن أن يتحقق معها لا أمن ولا استقرار ولا تأمين غذاء ودواء وما إلى ذلك يتسرب من بابه الآخر الكثير مما هو في أمس الحاجة إليه خصوصا في المرحلة الخطرة التي يعيشها حاليا متمثلة تلك الحاجات في القدرات العلمية والإبداعية والثقافية والسياسية أيضا..

* كنت أعتقد أن ثمة مبالغة لدى من يطرحون مسألة تهجير الإبداع والمبدعين أو السماح بهجرة القدرات الإبداعية والعلمية والابتكارية وكنت أعتقد أنها مجرد حالات قليلة لا يمكن أن تحدث ما يمكن اعتباره ضررا فادحا أو خسارة كبيرة كما كان يدعي البعض واليوم وأنا أدرك فعلا معنى ذلك التجهيز والاستغناء عن القدرات المميزة من أبناء الوطن وأشعر بمدى الخسائر التي ستعود على وطن في مرحلة صعبة وحساسة يحتاج فيها إلى كل ذي قدرة وإبداع من أجل بنائه وتطويره والحفاظ على ما تبقى من مكتسباته.

* لاحظت ذلك بقوة وتيقن تدريجيا وأنا كلما أسأل عن صديق ورفيق أو زميل فأجد أنه قد غادر الوطن للعمل وممارسة إبداعه وقدراته خارج الوطن ومن ذلك عدد من الأصدقاء الدكاترة في مختلف الجامعات اليمنية فكل من تعرفت عليهم من المبدعين والقدرات الجديدة التي كان ينتظر منها الكثير والكثير لتقدمه للوطن وجدتهم وقد تحولوا للتدريس في جامعات عربية أخرى خصوصا في دول الخليج الشقيقة!! عشرات من الأساتذة والدكاترة التي استقطبتهم الجامعات الخليجية دون أن تحرك الدولة ساكنا أو حتى تبدي اهتماما أو تشعرنا حتى بعلمها بذلك!!

* نعلم أن ظروف المعيشة والمقارنة بين ما يحصل عليه الأستاذ الجامعي في اليمن وما يحصل عليه في دول الخليج يقف وراء ذلك ولكن هل من المعقول أن تظل الدولة في موقف المتفرج السلبي وهي تعلم كل العلم بالتدني الذي يمنى به التعليم في بلادنا وما الذي سيضاف من تدن في تلك العملية حين تستنزف الدول المجاورة أفضل مدرسيها الجامعيين تاركة للتعليم الجامعي المحلي الرديء وما أكل السبع ليس ليستمر المستوى المتدني وحسب بل ليزيد رداءة وسوءا!!

* اعتقد أن الأمر من الخطورة بمكان فقط لو تحدثنا عن التعليم الجامعي فما بالك لو فتشنا في الكثير من الجوانب الإبداعية والمهاراتية والشبابية والفنية والرياضية والثقافية وحتى السياسية نعم الأمر خطير للغاية ويجب على الدولة أن تنتبه لذلك قبل أن يغدو الوطن فقط مستقرا للعاثرين والمتعثرين الذين لن يقدموا له شيئا بقدر ما سيأخذون من أمنه واستقراره واطمئنانه.

محمد العريقي

قراءة في تقرير برلماني حول مشاريع المياه والصرف الصحي 2-2

استعرضنا في موضوع الاسبوع الماضي ابرز النقاط الجوهرية التي تضمنها التقرير الميداني للجنة المياه والبيئة بمجلس النواب حول مشاريع المياه والصرف الصحي في تسع محافظات ،وتركزت على المشاريع المتعثرة منذ عام 2007م وحتى 2012م ،والاسباب كثيرة ومنها عدم وجود مخصصات كافية لتنفيذ تلك المشاريع ، رغم أنها ترصد في الموازنة الاستثمارية (ولكنها حبر على ورق ليس إلا) فبعضها ظهرت مخصصاتها ولكنها تسقط من سنة إلى اخرى ،وهناك اشكالية بين ما يعد ويوصف في البرنامج الاستثماري وبين ماهو منفذ في أرض الواقع .

وفي هذا الموضوع سوف نقراء في أهم الملاحظات العامة التي وردت في تقرير اللجنة على الهيئات والمؤسسات التابعة لوزارة المياه والبيئة .

فالنزول الميداني كان لامانة العاصمة وثمان محافظات ،تنفذ فيها مشاريع مياه وصرف صحي من قبل هيئة مياه الريف والمؤسسات المحلية بتلك المحافظات .

ولأن قضية المياه والصرف الصحي متداخلة ومتشعبة تطال ابعادها إلى أكثر من جهة ومنها على سبيل المثال هيئة الموارد المائية التي تقود وتشرف على أدارة الموارد المائية ،وفي هذا الصدد اوضح التقرير أن دور الهيئة لايزال ضعيفا ،ولاتزال تعاني من عدم التفاعل من السلطة المحلية وكذا المركزية مما انعكس سلبا في ادارة الاحواض المائية .ولان هناك تاثير مباشر لمشاريع المياه والصرف الصحي على البيئة ،فقد تبين أن الهيئة العامة لحماية البيئة هي الاخرى تعاني من اختلالات ونقص في الموارد المالية ،وأن الكثير من التقارير البيئية لم يعمل بها ،وخاصة فيما يتعلق بالتلوث .

أما هيئة مياه الريف ومشاريع الصرف الصحي في المناطق الريفية فكان نصيبهما غزير من تلك الملاحظات ،وتركزت تلك الملاحظات على اختلال في آلية تنفيذ المشاريع التي لا تحقق مبدا العدالة ، وارتفاع عدد الأبار الفاشلة ، وضعف المتابعة ،وتدني نسبة التغطية ،والبطء في البت في العديد من مناقصات المياه والصرف الصحي .

وكالعادة فإن مسألة التنسيق تبدو منعدمة في كثير من الامور ،فقد برزت بشكل واضح في مشاريع المياه والصرف الصحي ، حيث لاتنسيق مع المجالس المحلية وبين الجهات العاملة في هذا القطاع ،وافتقار العديد من المشاريع للدراسات العلمية والعملية ،وهذه اشكالية نلمسها في مختلف المجالات ليس في قطاع المياه فقط ، والملاحظة الاهم هي تزايد المديونيات المستحقة للمؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي لدى مختلف الجهات ، فقد بلغت المديونية في تلك المحافظات ما يقارب ثلاثة عشر مليار ريال ،أما عن مستوى الخدمة فهناك عدم رضا تام ،لأن المياه لم تصل بالكميات الكافية ،هناك تزايد في الفاقد مما يحتاج إلى معالجات حاسمة لتلك المشكلة .

وبكل حسرة والم تتكرر الشكوى من ظاهرة الحفر العشوائي للإبار وتعميقها في كل الدراسات والتقارير وكذلك مخاطر التلوث ،وهو ما جاء أيضا في هذا التقرير .

وكالعادة ،تتجه الأنظار عند تفاقم هذه المشاكل للدور القانوني ،وهو ما سعى التقرير التنبيه إلى قانون المياه رقم 33 لعام 2002.

فرغم أن التقرير أشار لملاحظة أساسية تتعلق بالحوكمة ، حيث اعتبر أن هناك قصور في القانون ،اذ لم يعكس المبادى الدولية لحوكمة المياه الصالحة للشرب على سبيل المثال (تغريم الملوث ،واعتبار المياه سلعة اقتصادية ،واتباع منهج حفظ المياه ...الى غير ذلك من الملاحظات المتعلقة بالقانون) ،فمع تقديري للتركيز على هذا الموضوع ،استطيع أن اقول أن القانون شمل من المبادى والمفاهيم وتبنى العديد من الاجراءات التي تستوعب كل تلك الملاحظات ،لكن كما هو معروف في بلادنا ليس العيب في القانون ،وانما عدم وجود الفاعل والتفعيل العملي والميداني لتلك القوانين ومنها قانون المياه .

أن ذكر هذه الملاحظات ليس بغرض عرض الغسيل الملوث لتلك الجهات ، وانما للفت الانتباه ،وتدارك ما هو معيب ومضر ومستنزف لموارد البلاد المالية وتلافي أي مظاهر للفساد والافساد ومعالجة ذلك في اطار التنسيق المشترك للوصول الى كفاءة الاداء والاستخدام لهذه المشاريع ،لأنها مرتبطة بحياة الناس.

لاشك أن مثل هذه التقرير تعكس الحاجة لمعالجات جادة لمشاريع المياه والصرف الصحي التي يتطلع المواطن الى خدمات متميزة منها ،كما أن هذه التقارير لن يكون ذات جدوى اذا اكتفينا فقط بإعدادها وقراءتها ،ورميها بأرفف المكاتب ،وانما لابد من الاستفادة منها ،والاستعانة بها في محاسبة المقصرين ،وبذلك نستطيع أن نقول أن مجلس النواب قد وفق في دوره التشريعي والرقابي.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388